

حسابات توازن القوى ما بعد الاتفاق العسكري التركي - الليبي

روسيا في صف حكومة طبرق. فقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في أوائل نوفمبر أن روسيا قد أرسلت قوات الجيش النظامي إلى ليبيا بالإضافة إلى مرتزقة مجموعة فاغتر الروسية الذين يقاوتون بالفعل إلى جانب حفتر.

هذا وضع محرج بالنسبة إلى تركيا أن تقف إلى جانب طرف معارض لروسيا في أرض دولة ثالثة. ربما تبذل روسيا قصارى جهدها لتجنب استعداد انقرة، لأنها تشن حملة ناجحة لإبعاد تركيا عن حلف شمال الأطلسي (الناتو). وليبيا مهمة بالنسبة إلى روسيا بالنظر إلى ثروتها الطاقية الكبرى، لكن موسكو لديها مصلحة أكبر في إبقاء تركيا إلى صفها.

يشار ياكش
كاتب في موقع
أحوال تركية



وقعت تركيا مذكري تفاهم مع ليبيا في السابع والعشرين من نوفمبر، إحداهما للتعاون العسكري والأخرى لترسيم الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط.

قد تغير هاتان المذكرتان الأوضاع في شرق البحر المتوسط وربما تزيدان من تعقيد الأزمة الليبية.

ويشكل التعاون العسكري المسألة الجوهرية في الاتفاق الذي سعتين عليه الاستراتيجية التركية في حوض المتوسط بعد أن باتت ليبيا دولة تسيطر عليها عدة مجموعات مسلحة، لكن ثلاثا منها أكثر أهمية نسبياً.

تقع إحداهما في طرابلس وتسمى حكومة الوفاق الوطني. إنها متحدة من الناحية النظرية مع حكومة طبرق المنافسة لها، لكنهما في الواقع على خلاف مع بعضهما البعض. فهي لا تسيطر إلا على 6 بالمئة من أراضي ليبيا، لاسيما محافظة طرابلس التي تهيمن عليها جماعة الإخوان المسلمين وتلقن الدعم بشكل أساسي من تركيا وقطر.

تركيا تدعم حكومة الوفاق الوطني في طرابلس التي لا تسيطر إلا على مساحة صغيرة لا تتجاوز الـ 6 بالمئة من أراضي ليبيا، لاسيما محافظة طرابلس التي تهيمن عليها جماعة الإخوان المسلمين وتلقن الدعم بشكل أساسي من أنقرة وقطر.

الشئ نفسه يمكن أن ينطبق على مصر. يفترض اتفاق الحدود البحرية الموقع بين مصر والقبارة اليونانيين واليونان أن جزر قبرص وكريت لديها رفوها القارية الخاصة. لذلك فإن الحدود البحرية هي الخط الفاصل بين الخط الساحلي المصري والحدود الجنوبية للرفوف القارية في جزيرتي كريت وقبرص.

يمتد هذا الحد البحري بشكل طبيعي شمالاً عندما يفترض أن جزيرتي كريت وقبرص ليست لهما رفوف قارية، كما هو الحال في الاتفاق التركي الليبي. من خلال تحريك الخط الأوسط إلى الشمال، ستسحب مصر مساحة قدرها 40 ألف ميل مربع من المناطق البحرية. يبقى أن نرى ما إذا كانت القاهرة ستلتزم بالاتفاق الذي وقعته مع القبارصة اليونانيين واليونان أو تطلب مراجعته بعد الإشارة إلى المزاي التي يمنحها الاتفاق التركي الليبي لمصر.

تنتج الأزمة الليبية نحو مرحلة أكثر تعقيداً. إذا تغلب المشير خليفة حفتر على حكومة طرابلس، فقد تفقد تركيا الميزة التي اكتسبتها من خلال التوقيع على اتفاق الحدود البحرية، لأن المشير قد يشجبهها. قد يفعل ذلك على الرغم من أن الاتفاق يوسع الحدود البحرية لليبي.



ليبيا تحت وصاية الباب العالي

أردوغان السلطان الذي يغرق في المتوسط

التاريخ يعيد نفسه في ليبيا ويحلب معه الفناء لآخر معاقل الإسلام السياسي



في الطريق إلى «حجيم الحرب»

ومحاصرتها، فضل التريث لتجنب الخسائر في صفوف المدنيين حسب ما أعلن. لكن الإنذار الأخير الذي وجهه المشير خليفة حفتر والإعلان عن بدء «الهجوم الحاسم» نحو قلب طرابلس، أربك حسابات تيار الإسلام السياسي في ليبيا والدول الداعمة له وعلى رأسها قطر وتركيا.

فانقرة تتحرك على أكثر من صعيد من أجل إرسال قواتها نصره للمليشيات، إذ عملت قبل ذلك على استفزاز دول الجوار الليبي عبر الاتفاقيتين الأمنية والعسكرية وترسيم الحدود البحرية.

فهي تعلم أكثر من غيرها أن الدول المحيطة بليبيا وخاصة الأوروبية لن تتحرك لإيجاد مخرج للأزمة من دون استفزازها بمثل تلك الاتفاقيات المثيرة. ما يهيم أردوغان، رئيس تركيا التي تعانى حثت حكومتها، هو إنقاذ حكم المليشيات من السقوط مع معرفته جيداً أنه لن يستطيع تطبيق اتفاقيته مع حكومة الوفاق والخاصة بالحدود البحرية وفتح مواجهة مع دول مثل مصر وإسرائيل واليونان وروسيا والولايات المتحدة على «خيرات البحر المتوسط».

بلا حلفاء

رغم ترويج النظام التركي أن الاتفاقية مع حكومة فايز السراج تؤثر على التوازنات الإقليمية والدولية في ظل السباق للسيطرة على مصادر الطاقة في شرق المتوسط، إلا أنها لا تخفي خطة تركية قطرية لإخوانية لإيجاد مبررات التدخل العسكري في ليبيا لحماية حكم الميليشيات الإسلامية.

ويتحرك الرئيس التركي داخليا عبر البرلمان لتسرع تدخله العسكري، فيبدو حديثه عن انتظار موافقة البرلمان مجالاً فيه في ظل عدم حصوله على أي إجماع خارجي حول تحركاته وخاصة من دول الجوار الليبي تونس والجزائر حيث رفضت أي تدخلات خارجية. فلا داعم خارجي لتحركات أردوغان سوى النظام القطري، الذي سبق ليبيا في بناء قواعد عسكرية تركية.

سيكون الاختبار الأول لأردوغان في مهمته الميدانية العسكرية في ليبيا يتمثل في كيفية إيصال جنوده إلى طرابلس في ضوء تطويقها برا وبحرا وجوا من قبل الجيش الليبي. هناك منفذ لتركيا وهو عبر تونس، لكن موقعها الأخير والوضع الداخلي فيها لا يسمح لقادتها بالمقاومة بمثل هكذا تحرك، خاصة أن السياسة الخارجية التونسية عرفت خلال السنوات الأخيرة بالحياد المعلن من طرفي النزاع في ليبيا.

لا يبدو أن التهور التركي في ليبيا سيكون في صالح البلد الغارق في الفوضى، فهناك ميليشيات مسلحة متطرفة يمكنها أن تفعل ما يمكن من أجل البقاء في السلطة والتحكم في ثروات البلاد. وهناك أيضا أردوغان الباحث عن حلول لأزمته الداخلية بفتح جبهات خارجية يسهل إشغالها، لكن يصعب على أي أحد إطفائها.

البلد يعج بالثروات الطبيعية. النفط والغاز هما الأساسيان في معركة السيطرة على ليبيا. الميليشيات مستفيدة بشكل أساسي من عائدات النفط، وهناك تقارير دولية تشير إلى أن شركات قطرية تركية تعمل على «سرقة» هذا النفط تحت عين الميليشيات. تلك الميليشيات تدعم تحركاتها ونفوذها عن طريق تهريب الذهب الأسود دون حسيب ولا رقيب من حكومة ضعيفة في طرابلس.

منذ فبراير 2011 كانت ليبيا مسرحاً لحرب السيطرة على أبار النفط. الجميع تدخل من أجل الفوز بنصيب من كعكة الحرب لصالحه. كان الهدف المعلن لقوى أجنبية هو حماية الشعب الليبي من بطش نظام القذافي، لكن ما اكتشفه الناس هناك أن الشركات الأجنبية تسابقت على أخذ نصيبها من النفط بأثمان بخسة. فتركيا وقطر، اللتان استعانتا - بعد فتوى مفتي الإخوان يوسف القرضاوي - بحلف شمال الأطلسي (الناتو) للتسريع في إسقاط نظام القذافي، كانتا أكثر دولتين حرصاً على تنفيذ المخطط حيث قابضتا دولا غربية بنفط ليبيا مقابل تثبيت حكم الميليشيات. كان هناك مخطط متكامل عملت عليه الدوحة وأنقرة لغايات أيديولوجية وحسابات سياسية لها علاقة بتثبيت حكم الإسلاميين وإدانة الفوضى في البلد.

بعد نحو ثماني سنوات من حكم الميليشيات، وجد قادة تيار الإسلام السياسي أنهم يخسرون معقلاً مهماً مع تقدم الجيش الليبي لإنهاء سطوة الميليشيات وإعادة بناء الدولة وفقاً لمقاييس مدنية بعيدة عن حسابات أنقرة والدوحة.

التقدم الميداني وحسباً ومعلق مهم أجبر الرئيس التركي على البحث عن أي وسيلة تمنع سقوط طرابلس بأيدي الجيش.

لم يكن أردوغان يهتم كثيراً لأمر البلد الغارق في الفوضى، ما يهيمه هو الحفاظ على حكم الإسلاميين، إذ لا يريد تقديم مساعدة لبسط الأمن والاستقرار ولفظ كل الجماعات المتطرفة، بل هو يعرض خدماته لإرسال مرتزقته للدفاع عن آخر المعازل الإسلامية.

من يكسب المعركة

لا تبدو عملية استعادة طرابلس من أيدي الميليشيات سهلة، فالجيش الليبي الذي بدأ هجومه في أبريل الماضي واستطاع خلال فترة وجيزة الاقتراب من العاصمة

بشبهه إلى حد بعيد ما جرى في الشمال السوري ويجري حالياً في إدلب تحديداً. فطرابلس وإدلب مدينتان تمثلان أهم المعازل العسكرية الأساسية التي لا تزال فعالة ونشطة لخدمة مشروع تيار الإسلام السياسي السني في المنطقة وتعد خسارتها انتكاسة كبرى للحركات الإسلامية والجماعات المتطرفة.

فأردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية والمعروف بتقلباته السياسية ومزاجيته المتهورة يعمل على استغلال حالة التشتت الحاصلة في سياسات الولايات المتحدة وابتعادها الكبير عن المنطقة من أجل إعادة الروح لمشروع أثبت فشله في المنطقة بعد تجربة ما يعرف بـ «ثورات الربيع العربي»، التي أنهكت البلدان العربية بالحروب والفوضى ودفعته بها للاستقواء بالخارج.

والرئيس التركي يستسيغ اللعب على التناقضات بين الولايات المتحدة وروسيا ويحاول الآن «البيع والشراء» في ليبيا لهدف واضح عماده الحفاظ على مشروع جماعة الإخوان المسلمين والذي تمثل «حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً» واجهته المعلنة.

إدانة الفوضى

بعد أشهر قليلة من اندلاع ثورة فبراير العام 2011 كانت هناك مخاوف غربية من أصحاب اللحي الذين يقاوتون إلى جانب الثوار في معركتهم ضد نظام العقيد معمر القذافي، لكن سرعان ما عملت الدوحة عبر ذراعها الإعلامية قناة الجزيرة على التقليل من مخاطر هؤلاء على مشروع التغيير في ليبيا. فبعد هذه السنوات عرف العالم حقيقة هؤلاء المقاتلين ولحساب من يعملون.

في ليبيا اليوم، هناك جيش وطني يسعى جاهداً لاستعادة الدولة، حسب ما أكد قادته في أكثر من مناسبة، وفي الجانب الآخر هناك ميليشيات مسلحة إسلامية تعمل على الإبقاء على حالة الفوضى التي سادت منذ العام 2011 إلى ما لانهاية.

لم يكثر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأي دعوة وجهت إليه لوقف نزيف الدماء في الشمال السوري، ويبدو أنه لا يعير أي اهتمام لأي نداء بعدم إرسال مرتزقته للقتال إلى جانب الميليشيات المسلحة في طرابلس الليبية. الرئيس التركي لم يرض بعد غروره السلطوي وتطلعه لبناء إمبراطوريته، مستعينا بأدوات داخلية عربية لا تزال تراهن على «أمجاد الدولة العثمانية» الغابرة وتحن إلى الاستعمار الذي لا ينتهي إلا بـ «الخازنيق».

أحمد فايز القحوة
صحافي فلسطيني



يتحرك أردوغان على أكثر من جبهة في سبيل غاية واحدة وهي إنقاذ ما يمكن إنقاذه من معازل تيار الإسلام السياسي الذي خسّر الكثير في البلدان العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة. الرئيس التركي يعدّ وهو يدرك جيداً أن خسارة الحركات والفصائل والأزعر المختلفة للأرض تمثل انتكاسة حتمية لمشروع «الخلافة» والإمبراطورية الإسلامية التي يخطط لإعادة تأسيسها وفقاً لرؤية إخوانية خاصة.

لم تكن ليبيا سوى قاعدة أساسية وجد فيها المسلمون ملجأ بعد الضربات المتتالية التي تلقوها في أكثر من مكان. فبعد هزيمة مشروعهم في مصر عام 2013 ثم حيد غزة (الهدنة مع إسرائيل) وخسارة السودان (سقوط نظام عمر حسن البشير) وتراجع دور الإسلاميين في سوريا، أجبر الرئيس التركي اليوم على القتال بنفسه للدفاع عن آخر معازل الإسلام السياسي.

لا يخلو التدخل التركي في ليبيا من دوافع أيديولوجية بحثة، فالأمر

أردوغان لم يهتم كثيراً لأمر البلد الغارق في الفوضى، ما يهيمه هو الحفاظ على حكم الإسلاميين، ولا يريد تقديم مساعدة لبسط الأمن والاستقرار ولفظ كل الجماعات المتطرفة، بل هو يعرض خدماته لإرسال مرتزقته للدفاع عن آخر المعازل الإسلامية

